دور الادّخار في تحديد حجم الاستهلاك، وحجم الطلب الكلّي في الصين للأعوام ٢٠٠١ ــ ٢٠٠٩

منى يونس حسين

قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ــ بغداد.

مقدّمة

لقد دلّت تجارب الدول المتقدمة على أن أهم مرتكزات التنمية هو التراكم الرأسمالي والتكنولوجيا والبيئة القانونية والأمنية والسياسية اللازمة لذلك. وجاء التراكم الرأسمالي لتلك الدول من الحملات الاستعمارية ونهب المستعمرات والسيطرة على المواد الأولية فيها والتجارة بالممنوعات والمضاربة وقطع الطرق والسيطرة على مناجم المعادن بالسلاح والسرقة والاستكشافات الجغرافية، التي مهّدت إلى الحركة الاستعمارية والتبشيرية وغنائم الحروب والسيطرة على مسارات التجارة العالمية لتجميع الذهب والفضة وتحقيق فائض دائم في الميزان التجاري لتوفير أهم متطلب للثورة الصناعية وهو التراكم الرأسمالي[1]. هذا هو الطريق القديم والسريع الذي نقل الدول الغربية إلى سدّة التقدم. وهناك طريقٌ ثانٍ لعملية التراكم الرأسمالي وهو العمل والادّخار، وهو طريق طويل، ولكنه آمن وسليم. وقد اختارت الصين الطريق الطويل لتراكم رأس المال، متبنية أول النظريات الاقتصادية لآدم سميث (العمل مصدر الثروة) لتكسب بذلك احترام نفسها أولاً واحترام وتقدير العالم عبر الأجيال.

وقد أكد الكلاسيك أن توزيع الدخل لصالح الرأسماليين كفيل بخلق الفائض ومراكمته وتحقيق التراكم الرأسمالي لإيمانهم بالطبقية والفردية وآلية التوازن التلقائي والمنافسة، كداعم للكفاءة بضمانة الحرية الاقتصادية بعد إقرارهم بأن العمل مصدر للثروة والقيمة والسعر هو التعبير الكمّي لهذه القيمة[2]. وأن مدى استخدام أيّ عنصر من عناصر الإنتاج لإنتاج سلعة ما يعتمد على تراكم من رأس المال، وبمقدار ذلك يتحدد الربح وهو المصدر الوحيد للادّخار، وبعد الضغط على الأجور يعظم الربح والادّخار كأهم مصدر للتراكم الرأسمالي[3].

وبعد رأي ريكاردو في ميل الأرباح إلى الانخفاض إلى جانب رأي مالتوس في عدم قدرة الأجراء على ضبط زيادة نموّ السكان، وبالتالي زيادة دخولهم، إلا أنهم يؤكدون أن (النموّ دالّة في الربح وتقدّم الفنّ الإنتاجي)، وأجمعوا على الركود الاقتصادي في الأجل الطويل، ولكن الكلاسيك الجدد أشاروا إلى أن التراكم لا يتحدّد بالربح فقط، وإنما يعتمد على قدرة الأفراد في الادّخار وعلى قيم سلوكية وثقافية واجتماعية تحدّد الميل الحدّي للادّخار والميل الحدّي للاستهلاك، وبالتالي توزيع الدخل بين الادّخار والاستهلاك مع قبول التفاوت في توزيع الدخل كآلية لتكوين الادّخار، ومن ثم التراكم الرأسمالي ممّا يوفر عرضاً

(١) عبد الرسول سلمان، **معالم الفكر الاقتصادي: الجزء الأول** (بغداد: مطبعة شفيق، ١٩٧٤)، ص ٦٦.

(٢) باسل البستاني، **الفكر الاقتصادي: من التنافس إلى النضوج** (بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٦)، ص ٢٠، وتشيلسو فورتادو، **النمو والتخلف**، ترجمة أنور الصباغ وسهام الشريف (دمشق: مطبعة خالد، ١٩٧٢)، ص ١٧.

(٣) عبد الرحمن أحمد يسري، **مساهمة الفكر الكلاسيكي في التحليل الحديث للتنمية الاقتصادية** (بيروت: دار الأحمد للطباعة والنشر، ١٩٧٤)، ص ١٠.

لرأس المال من الأموال المدخرة مقابل أجر (سعر الفائدة) للإقراض الاستثماري على أساس التفسير الحدي لاعتمادهم نظرية (العمل مقابل القيمة)[٤].

ولكن كينز أركن توزيع الدخل بين الاستهلاك والادّخار للعامل النفسي حيث يزداد الميل الحدي للادّخار عند ذوي الدخل المرتفع، فيكون الادّخار بشكل أرباح غير موزعة في المؤسسات الاحتكارية، والادّخار غير كافٍ لتقرير التراكم وتمويل الرغبة في الاستثمار التي تعتمد على الكفاية الحدية لرأس المال ومستويات سعر الفائدة[٥]. وعلى الرغم من أن مارشال أكّد أن عائد رأس المال يميل إلى الانخفاض مع سرعة نموّ المخزون من رأس المال بسرعة تفوق سرعة نموّ قوة العمل[٦]، إلّا أن هارود ـ دومار ربطا بين النموّ الطبيعي والمرغوب فيه، من جهة، والاستثمار المرغوب فيه وقدرته على استيعاب حجم الادّخارات المتاحة من جهة أخرى، فعندما يكون معدّل النموّ الطبيعي أكبر من معدّل النموّ المرغوب فيه، عندها يمكن أن يبقى مستوى الاستثمار الفعلي دون مستوى الاستثمار المخطط الذي يسبب نقص رأس المال والطلب الكلّي الأكبر من دوافع الاستثمار بسبب عدم توازن يدفع النموّ باتجاه متزايد[٧].

كما أيد شومبيتر رأي مارشال وريكاردو في ميل الأرباح إلى الانخفاض تدريجياً مع وفرة الإنتاج، كما أيد رأي كينز في انفكاك الصلة بين الملكية (المدخرين) والإدارة (المستثمرين)، ولكنه لم يؤيد رأي كينز حول توظيف المدخرات الحكومية (الإنفاق) لمضاعفة الدخول وإعادة توزيعها لصالح زيادة الاستهلاك الكلّي الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمار (بأثر المضاعف) لتغطية الطلب الكلّي، ويبرر عدم تأييده لذلك كله بمزاحمة الاستثمار الخاص من قبل الحكومة وتقليل فرصه[٨]، على أن تكون للحكومة وظائفها لدعم الحرية الاقتصادية وحقوق الملكية الخاصة لبناء ثروة المجتمع، حسب رأي روبين موري[٩]، لتأمين متطلبات التطور الاقتصادي وترك الاحتكارات الرأسمالية تنموّ لضمان ذلك التطور وسلامة النظام الرأسمالي الحر بإدارة العرض وفق قوانينه الموضوعيه وضغط ومراقبة الانفاق الحكومي مع سياسة نقدية موازية تتناسب مع معدّلات نموّ الناتج لتحقيق التطور الرأسمالي[١٠].

---

(٤) محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية** (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، ١٩٧٩)، ص ٦٧، وجوان روبنسون وجون إيتويل، **مقدمة في علم الاقتصاد الحديث**، تعريب فاضل عباس مهدي؛ مراجعة محمود عبد الفضيل، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٨)، ص ٣٤.

(٥) أبرينام أسانتشايان، **الكينزية الحديثة**، ترجمة عارف دليلة، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ٣٦.

(٦) كلاوديو نابليوني، **الفكر الاقتصادي في القرن العشرين**، ترجمة نعمان كنفاني (بغداد: دار الثورة للصحافة، ١٩٧٩)، ص ١٢٢.

(٧) فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادية** (بغداد: مطبعة الارشاد، ١٩٨٨)، ص ٣٢ ـ ٣٩.

(٨) نابليوني، المصدر نفسه، ص ١٠٥.

(٩) Robin Murray, *Multinational Companies and Nation States* (New York: Spokesman Books, 1975), pp. 361-366.

(١٠) Lawrence R. Klein, *The Keynesian Revolution*, Keynesian Studies, 2nd ed. (New York: Macmillan, 1968), pp. 198-172.

وعلى الرغم من أن النظريات السابقة شرحت دور الادّخار في التراكم الرأسمالي، لكنها في الواقع لم تشرح حقيقة التراكم الرأسمالي البدائي الذي يعتبر الأساس المادي لبناء الرأسمالية، حيث منحت مبررات تكوين الرأسمالية كنمط إنتاجي أدخل من خلال السيطرة الاستعمارية، على البلدان النامية الاستثمار الأجنبي كأحد مصادر تضييق الفجوة الادّخارية واعتباره مصدراً من مصادر التراكم الرأسمالي المهم، وأنه ينتج دخلاً إضافياً لهذه البلدان من دون التطرق إلى فكرة تحويل الفائض (العائد) الاقتصادي إلى البلد الأم أو استغلال أرض وثروة وموارد البلد المستعمر تحت مبرّر نقل التكنولوجيا والحداثة ضمن اتجاهات التدويل التجاري والمنافسة القوية.

أولاً: الإصلاح والانفتاح، ١٩٧٦ ـ ٢٠٠٠

بعد نجاح الثورة الصينية الاشتراكية عام ١٩٤٩ معتمدةً النهج الاشتراكي المركزي لإدارة الاقتصاد الصيني جاء موت ماو تسي تونغ زعيم الثورة الصينية عام ١٩٧٦، فانطلقت الصين بالانفتاح على العالم من خلال فكّ القيود الاشتراكية باتجاه الرأسمالية ولكن بأسلوب صيني، أي محاولة الجمع بين الاشتراكية والرأسمالية فسمّيت التجربة (اقتصاد السوق الاشتراكي) معتمدة أسلوب التجربة في قطاع معيّن أو جزء من قطاع، ومن ثم تعميم التجربة على باقي القطاعات. وبعد فشل القفزة الكبرى وفشل سياسة (المشي على قدمين) وفشل الادّخار عن طريق الكومينات التي تمثل إقطاعية زراعية يعمل فيها الجميع مقابل الغذاء والكساء والسكن تقلّصت موارد الحكومة من الفائض الزراعي الذي بدأ ينخفض ويتناقص، ممّا خلق فارقاً كبيراً بين الريف والمدينة التي تعجّ بالمصانع المتخصّصة لصناعة السلع الرأسمالية التي هي الأخرى تعاني اختلالات كبيرة ونقصاً في التكنولوجيا الحديثة مع انخفاض كفاءة الاستثمار، إلى جانب زيادة الإنفاق على المنشآت الدفاعية، إضافة إلى نقص كبير في الغذاء لعدد سكاني متزايد، مولِّداً مجاعةً يقف الإنتاج الزراعي والصناعي عاجزاً أمامها[١١]. لذلك اتخذت الحكومة الصينية اجراءات منها[١٢]:

١ ـ إلغاء القرارات المركزية ونقلها إلى الحكومات المحلية.

٢ ـ منح استقلالية نسبية للمشروعات العامة.

٣ ـ السماح بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

٤ ـ تشجيع الإنتاج التصديري.

(١١) انظر: نادر فرجاني، «من الكتاب الأحمر إلى الكتاب الأصفر: عرض تجربة الصين التنموية،» ورقة قُدِّمت إلى: **التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٧)، ص ٣٠٣.

(١٢) جواد العاني، «علاقات الصين الاقتصادية،» **مجلة منتدى الفكر العربي**، العدد ٨ (١٩٨٨)، ص ١٦.

٥ ـ فتح السوق السلعي وإلغاء التخطيط المركزي والتشديد على دور السياسة النقدية والمالية في عمل المشروعات الاقتصادية الكبرى.

٦ ـ إدخال نظام المشتريات من خلال العقود وتحويل مسؤولية الإنتاج من التعاونيات إلى الأسر بصيغة مصنع الحديقة الخلفية للأسرة بحيث تقوم الاسر بالإنتاج في منازلها وتبيع إنتاجها للدولة ممّا ساعد على توفر مدخرات في الريف إلى جانب المدخرات في المدينة.

٧ ـ إدخال نظام الحوافز في العمل لتطوير العمل والإنتاجية ورفع الدخول ثم الادّخار.

٨ ـ إدخال نظام يقللّ الفوارق بين الريف والمدينة.

٩ ـ فتح الاقتصاد الصيني أمام الاستثمار الأجنبي، ولكن بشروط وضوابط صينية لاقتناص التكنولوجيا ورؤوس الأموال الأجنبية.

١٠ ـ إعادة ضبط العلاقات النسبيّة بين التراكم المالي والاستهلاك لتحقيق التوازن، فلم يكن للصين من مصادر تمويل غير الضرائب والمناجم والزراعة التي تراجعت مع الاهتمام المستمرّ بالصناعة الثقيلة والدفاع. ولم يكن للصين بنكاً مركزياً حتى عام ١٩٩٤، وكان أن صحب ذلك الهجرة من الريف إلى المدينة، عندها بدأت مرحلة البحث عن رؤوس أموال وتطوير المدّخرات المحلية منذ عام ١٩٨٠، إضافةً إلى سحب الفائض في الأيدي العاملة في القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي، وتشجيع الصناعات الحرفية التي ولّدت الادّخارات الريفية وجعلت الادّخار شبه إلزامي من خلال بيوت الادّخار، كصناديق ادّخارية ملزمة للمجتمع الصيني لتطوير حجم المدخرات الخاصة وجعلها في خدمة التنمية لتحفيز الاستثمار، ودفع عجلة النموّ والتطور الزراعي وجعله في خدمة القطاع الصناعي، إلى جانب القطاع الخدمي. فكانت المدخرات الخاصة الوطنية أساس التراكم الرأسمالي، إلى جانب الاستثمار الأجنبي من قبل الصينيين المغتربين والأجانب، وقد شجّعت الحكومة الادّخار من خلال رفع سعر الفائدة فكانت عام ١٩٧٩ (٥,٠٤ بالمئة) وأصبحت (٧,٢ بالمئة) عام ١٩٨٥[١٣]، إضافة إلى الإصلاحات المصرفية الأخرى لتطوير الائتمان والادّخار لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، إلى جانب تطوير النظام الضريبي ممّا نظّم العلاقة بين الادّخار والاستهلاك كمؤشر لتطوير الاقتصاد الصيني. والجدول الرقم (١) يبيّن حجم الاستهلاك والادّخار كنسبة من الناتج المحلّي الإجمالي.

من الجدول الرقم (١) نلاحظ ارتفاع نسبة الادّخار من الناتج بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٠ على أثر تطبيق سياسة السوق الاشتراكي ومنح مساحة من الحرية الاقتصادية للقطاع الخاص، ممّا وفّر حجماً متزايداً من الادّخارات الخاصة، إلى جانب نموّذج التراكم الرأسمالي ضمن المناطق الساحلية للصين (هونغ كونغ، مكاو، تايوان) ونمط الاستهلاك ضمن نهج سيادة المستهلك مع تطور الدخل ومستوى المعيشة وتوفير الغذاء والكساء لكافة الصينيين.

(١٣) دلانوفيا نويفعا، «قضايا عن إصلاح القطاع المالي،» **التمويل والتنمية** (نيويورك)، العدد ١ (١٩٨٨)، ص ١٧.

الجدول الرقم (١)
نسبة الاستهلاك والادّخار من الناتج المحلّي الإجمالي للصين للمدّة من ١٩٩١ ـ ٢٠٠٠

السنة	نسبة الاستهلاك من الناتج المحلّي الإجمالي (بالمئة)	نسبة الادّخار من الناتج المحلّي الإجمالي (بالمئة)
١٩٩١	٦١,٨	٣٨,٢
١٩٩٣	٥٨,٥	٤١,٥
١٩٩٥	٥٧,٥	٤٢,٥
١٩٩٩	٦٠,١	٣٩,٩
٢٠٠٠	٦١,١	٣٨,٩

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: *International Financial Statistics Yearbook, 2003* (New York: International Monetary Fund, 2003), p. 119.

ثانياً: الأهمية النسبية للادّخار والاستهلاك، ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩

من التمعّن في الجدول الرقم (١) نجد أن الاستهلاك تراوح بين (٠,٥ بالمئة) و(٠,٦ بالمئة)، والادّخار تراوح بين (٠,٣ بالمئة) و(٠,٤ بالمئة). ومعنى ذلك أن الادّخار كان مرتفعاً ما بين ١٩٩١ ـ ٢٠٠٠، والاستهلاك كان منخفضاً قياساً باستهلاك الدول النامية التي غالباً ما يتراوح بين (٠,٨ بالمئة) و(٠,٩ بالمئة) لأن ميلهم الحدّي للاستهلاك مرتفع وميلهم الحدي للادّخار منخفض حسب رأي كينز. ولكن الصين في هذه المرحلة كسرت النظرية الاقتصادية. ومن متابعة الجدولين الرقمين (٢) و(٣) نلاحظ[١٤]:

١ ـ أن نسبة الاستهلاك من الدخل تراوحت حول (٠,٧ بالمئة) عدا سنتي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩، وفي مقابله فإن نسبة الادّخار من الدخل تراوحت حول (٠,٢ بالمئة) عدا نفس السنتين، وذلك لعدة إجراءات اتّخذتها الحكومة الصينية اعتباراً من عام ٢٠٠١، وأهمها رفع مستوى معيشة الشعب نوعياً وكمياً من خلال إكمال تحسين الخدمات العامة وزيادة معدّل دخل الفرد القابل للتصرف لسكان الحضر ودخل الفرد الصافي لسكان الريف من الفلاحين بمقدار ٥ بالمئة سنوياً حتى عام ٢٠٠٥، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج أكثر من ١٠٠٠ دولار لسكان الحضر، ونصيب الفرد أكثر من ٣٠٢ دولار لسكان الريف من الفلاحين، مع زيادة نصيب الفرد من مساحة السكن إلى ٢٢ متراً مربعاً لسكان الحضر، وبلوغ نسبة دخول التلفزيون إلى البيوت بالكابل ٤٠ بالمئة، مع مواصلة تحسين الخدمات الصحيّة والعلاجية والثقافية وغيرها، ممّا رفع من استهلاك الفرد وأصبح يتطلّع إلى كلّ ما هو جديد من السلع الاستهلاكية والغذائية... إلخ، ممّا دفع الطّلب الكلّي الداخلي إلى أعلى.

(١٤) انظر الموقع الإلكتروني لشبكة معلومات الصين على الموقع التالي: <http://www.china.org.cn>.

جدول (2)

التغير في الدخل القومي و الادخار و الاستهلاك في الصين للمدة 2001 – 2009 تريليون يوان

السنه	الدخل = الناتج Q = Y	التغير في الدخل ΔY=Y2–Y1	الادخار S	التغير في الادخار ΔS= S2-S1	الاستهلاك C= Y – S	التغيرفي الاستهلاك ΔC =C2 –C1	نسبة الاستهلاك من الدخل %
2001	10.965.5	___	26892.62	___	82762.38	___	0.754
2002	12.033.3	10678	31785.63	4893.01	88547.37	5784.99	0.735
2003	13.582.3	15490	38416.04	6630.41	97406.96	8859.59	0.716
2004	15.987.8	24055	44564.92	6148.88	115313.08	17906.12	0.721
2005	18.386.8	23990	49736.42	5171.5	134131.58	18818.5	0.729
2006	21.087.1	27003	44869.916	-4866.504	166001.084	31869.504	0.787
2007	24.661.9	35748	106046.17	61176.254	140572.83	-25429.01	0.57
2008	31.404.5	67426	76300.0	-29746.17	237745	97172.17	0.757
2009	33.535.3	21308	18444.415	-57855.585	316908.585	79163.585	0.945

- مكتب الاحصاء الوطني الصيني / بكين / 2010
- البنك الدولي / مؤشرات التنمية في العالم / نيويورك / 2009
- الجدول من عمل الباحثة.

جدول (3)

الاهمية النسبية للادخار في الصين للمدة 2001 – 2009

تريليون يوان

السنه	اجمالي الادخار	ادخار المدن و الريف	باقي الادخار	نسبة اجمالي الادخار الى ادخار المدن و الريف	نسبة ادخار المدن و الريف الى اجمالي الادخار	نسبة اجمالي الادخار الى الناتج المحلي الاجمالي	نسبة ادخار المدن و الريف الى الناتج المحلي الاجمالي	نسبة باقي الادخار الى الناتج المحلي الاجمالي	نسبة باقي الادخار الى اجمالي الادخار
2001	26892.62	7376.24	19516.38	3.645	0.274	0.245	0.067	0.177	0.725
2002	31785.63	8691.07	23094.56	3.657	0.273	0.264	0.072	0.191	0.726
2003	38416.04	10361.77	28054.27	3.707	0.269	0.282	0.076	0.206	0.730
2004	44564.92	11955.54	32609.38	3.727	0.268	0.278	0.074	0.203	0.731
2005	49736.43	14105.10	35631.33	3.526	0.283	0.270	0.076	0.129	0.716
2006	44869.916	16158.70	28711.216	2.776	0.360	0.212	0.076	0.136	0.639
2007	*106046.17	30223.15	75823.01	3.508	0.284	0.43	0.122	0.030	0.714
2008	76300.0	21800.0	54500.0	3.50	0.285	0.242	0.069	0.173	0.714
2009	18444.415	5256.658	13187.757	3.50	0.285	0.055	0.0156	0.039	0.715

- (*) الاستثمار = الادخار = 43 % من الناتج المحلي الاجمالي.
- باقي الادخار يشمل ادخارات المؤسسات + ادخارات مختلفة في الصين.
- الصين : الحقائق و الارقام ، دار النشر باللغات الاجنبية / بكين /2007 / ص 16 – 19.
- تقرير مصلحة الدولة للاحصاء الصينية / بكين / 2009 / الصفحات الرئيسية ص 1 – 3 .
- البنك الدولي ، مؤشرات التنمية في العالم / نيويورك / 2009 /صفحات متفرقة من فقرة الصين.
- الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (2)

٢ ـ في عام ٢٠٠٥، أُقِرَّت استراتيجية الريف الاشتراكي لتحديث الزراعة وزيادة إنتاجها وجعلها في خدمة الصناعة لتوفير الغذاء والكساء للشعب الصيني العامل منهم وغير العامل.

٣ ـ وعندما بدأت الادّخارات تنخفض مع عام ٢٠٠٦ بتغير سالب، ألغت الحكومة الضريبة على الفلاحين، ممّا أدّى إلى تحوّل مدفوعات الضريبة إلى قوة ادّخارية أدّت إلى زيادة الادّخار عام ٢٠٠٧ وانخفاض الاستهلاك لنفس السنة.

٤ ـ ومع الأزمة العالمية عام ٢٠٠٨ فإن حجم المدخرات انخفض مع ارتفاع ملحوظ في الاستهلاك ومستمرّ ومتصاعد إلى جانب الضغوط الدولية لإجراء ارتفاعات في سعر اليوان، ممّا عزّز انخفاض صادرات الصين وتقليل حجم الفائض وارتفاع الاسعار المحلية والتضخم، وبالتالي أثر وانعكس ذلك في حجم الادّخار والاستهلاك والطلب الكلّي.

٥ ـ وبالعودة إلى الجدول الرقم (٣)، فلقد بلغت نسبة ادّخار سكان الريف والمدن إلى إجمالي الادّخار (٠,٢ بالمئة) عدا سنة واحدة هي عام ٢٠٠٦. بالمقابل فإن نسبة باقي الادّخار إلى إجمالي الادّخار كانت (٠,٧ بالمئة) عدا نفس السنة، ممّا يعني أن الأفراد حافظوا على ادّخاراتهم، بل وعزّزوها، ولكن ادّخارات المؤسسات والادّخارات المختلفة كانت وراء التغيّر السالب في إجمالي الادّخار. وعلى الرغم من الأزمة العالمية عام ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩، إلّا أن نسبة الادّخار من الناتج بلغت (٠,٠٥٥ بالمئة)، ومع هذا فإن ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي الكبير وزيادة الاستهلاك الكلّي أظهر تغيراً سالباً في الادّخار.

ثالثاً: معدّلات النموّ للادّخار والاستهلاك والاحتياطي

على أثر الإصلاحات الكبيرة في مجال الاستثمار والتجارة الخارجية والبنوك، ارتفع معدّل نموّ الادّخار عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠,٨ بالمئة مقارنة بعام ٢٠٠٢، ويعود السبب إلى أن جميع أنواع الودائع ارتفعت في هذا العام، والتي مثّلت ادّخارات الريف والمدن بمعدّل ١٩,٢ بالمئة، والمؤسسات وادّخارات مختلفة بمعدّل نموّ ٢١,٤ بالمئة. ولكن بعد هذا العام بدأت معدّلات نموّ الادّخارات تنخفض حتى وصلت إلى معدّل نموّ سالب عام ٢٠٠٦ نحو (ـ ٩,٧ بالمئة) بسبب انخفاض معدّل نموّ ادّخارات المؤسسات إلى ـ ١٩,٤ بالمئة، فيما حاولت الأسر في المدن والريف الادّخار بمعدّل نموّ ١٤,٥ بالمئة، مقابل ذلك ارتفع معدّل نموّ الاستهلاك الكلّي هذا العام إلى ٢٣,٧ بالمئة مقارنة بالأعوام السابقة، ولكن عام ٢٠٠٧ شهد معدّل نموّ قياسياً للادّخار وصل إلى ١٣٦,٣ بالمئة، نتيجة لزيادة معدّل نموّ ادّخارات الاسر من الريف والمدينة إلى ٨٧,٠٣ بالمئة، وارتفاع معدّل نموّ ادّخارات المؤسسات على المعدّل السالب إلى ١,٦ بالمئة، ولكن الأزمة العالمية عام ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩ ولّدت معدّل نموّ سالباً للادّخارات جميعها، ومعدّل نموّ مرتفعاً للاستهلاك وصل إلى ٦٩,١٢ بالمئة، انخفض قليلاً إلى ٣٣,٢ بالمئة عام ٢٠٠٩، وعلى هذا يمكن ان نلخّص أثر الادّخارات في حركة الاستهلاك والطلب الكلّي بالشّكل التالي:

١ ـ كانت الادّخارات مصدراً لتمويل مشاريع القطاعات كافة كاستثمار محلّي، حيث وفّر من ٣٥ ـ ٤٠ بالمئة من تمويل الموازنة العامّة خلال فترة ما بعد الاصلاح، بينما وفّر الاستثمار الأجنبي ١٠ بالمئة من النسبة الكلية للاستثمار في الصين، إضافة إلى الاستثمار الحكومي في السّندات الدولية(١٥).

٢ ـ عملت المصارف المملوكة للدولة على تحويل الادّخار (الودائع بكافة أنواعها) إلى مشاريع استثمارية للدولة لبناء البنى التحتيّة والمصانع الاستراتيجية والتكنولوجية العالية ومشاريع الدفاع والفضاء وغيرها.

٣ ـ ونظرياً فإن أيّ انخفاض في الادّخار يؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك، وبالعكس، ولاحظنا ذلك في الأعوام من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩ كما في الجدول الرقم (٤). مقابل ذلك شكّل ارتفاع الادّخار عام ٢٠٠٧ عاملاً دافعاً إلى رفع معدّل نموّ الطّلب الكلّي إلى ١١,٤ بالمئة في هذا العام مقارنةً بالأعوام السابقة، وما إن انخفض الادّخار إلى معدّلات سالبة حتى رفع معه الاستهلاك وخفض معدّلات نموّ الطلب الكلّي لأعوام الأزمة العالمية.

٤ ـ إن توجيه الادّخارات إلى مشاريع الدولة هو استنزاف لتلك المدخرات، خصوصاً أن بعض تلك المشاريع كانت قليلة الإنتاجية وغير قادرة على إعادة الأموال المقترضة من البنوك التي تمّ ايداع المدخرات فيها، ممّا جعل الدولة تخصّص الكثير من تلك المشاريع وتدمج البعض منها وتلغي البعض الآخر ومنها المصارف، على الرّغم من أن كثرة الادّخارات وفّرت للبنوك سيولة مصرفية نقدية كانت أساس حركة الائتمان الواسعة لقروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل والتي ازدادت عام ٢٠٠٣ نتيجة لارتفاع معدّلات نموّ الادّخارات بجميع أنواعها في هذا العام(١٦).

٥ ـ وفّرت تلك الادّخارات مورداً مالياً بِيَد الحكومة لشراء المنتجات الزراعية لتوفير الغذاء والكساء للشعب الصيني، ولشراء المنتجات الوسيطة لتوفير المواد الأولية للمصانع. إن تلك المشتريات تمثّل طلباً حكومياً يولّد معه حركة مستمرّة من الطلب العام تحت عمل المضاعف.

٦ ـ إن كل زيادة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة في الدخل والاستهلاك حسب عمل مضاعف الاستثمار، ولكن في الصين كل زيادة في الدّخل كانت تذهب إلى الادّخار، ممّا شكّل عاملاً كابحاً للتضخم حتى عام ٢٠٠٦ في كل المراحل الادّخارية، ولكن ما إن تحولت تلك الادّخارات إلى استثمار، وخصوصاً بعد هذا العام، حيث بدأت تظهر ثمار عمليات التنمية الطويلة، حتى بدأت تظهر ملامح التضخّم على الاقتصاد الصيني، خصوصاً مع انخفاض الادّخار وارتفاع الأسعار التي أخذت جانباً كبيراً من الدخل.

(١٥) نجاح كاظم، **الصين: القوة العملاقة الجديدة** (بيروت: لارسا للنشر، ٢٠١٠)، ص ٦٩.
(١٦) المصدر نفسه، ص ٧٠.

جدول (4)

معدل النمو الناتج و الادخار و الاستهلاك و الاحتياطيات من العملات الاجنبية في الصين للمدة 2001 -2009

السنه	معدل نمو اجمالي الادخار%	معدل نمو اجمالي الاستهلاك %	معدل نمو الادخار المدن و الريف %	معدل نمو باقي الادخار%	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي %	معدل نمو الطلب الكلي %	الاحتياطي من العملات الاجنبية/ مليار دولار	معدل نمو الاحتياطي من العملات الاجنبية %
2001	____	____	____	____	8.3	8.3	212.17	____
2002	18.194	6.989	0.178	18.334	9.1	9.1	286.4	34.986
2003	20.859	10.005	19.223	21.475	10.0	10.0	403.2	40.799
2004	16.006	18.382	15.381	16.236	10.1	10.1	609.93	51.253
2005	11.604	16.319	17.979	9.267	9.9	9.9	818.87	34.256
2006	-9.784	23.759	14.559	-19.421	11.1	11.1	1066.3	30.216
2007	136.341	-15.318	87.039	1.640	11.4	11.4	____	____
2008	-28.050	69.125	-27.869	-28.122	9.6	9.6	1.946	____
2009	-75.826	33.297	-75.887	-75.802	8.7	8.7	2.399	23.278

معدل النمو = ((سنة المقارنه – سنة الاساس)/ سنة الاساس) x 100

- الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (1) و (2).
- الصين : الحقائق و الارقام ، دار النشر باللغات الاجنبية / بكين /2007 / ص 16 – 19.
- البنك الدولي ، مؤشرات التنمية في العالم / نيويورك / 2009 /صفحات متفرقة من فقرة الصين.
- شبكة معلومات الصين / الموقع الحكومي www. China.org.cn

جدول (5)

تقدير دالة الطلب الكلي في الصين للمدة 2001 – 2009 تريليون يوان

السنه	الاستثمار S = I	الاستهلاك C	تقدير دالة الطلب الكلي Y= C + I
2001	26892.62	82762.38	109655= 82762.38 + 26892.62
2002	31785.63	88547.37	120333 = 88547.37 + 31785.63
2003	38416.04	97406.96	135823 = 97406.96 + 38416.04
2004	44564.92	115313.08	159878 = 115313.08 + 44564.92
2005	49736.42	134131.58	183868 = 134131.58 + 49736.42
2006	44869.916	166001.084	210871 = 166001.084 + 44869.916
2007	106046.17	140572.83	246619 = 140572.83 + 106046.17
2008	76300.0	237745	314045 = 237745 + 76300.0
2009	18444.415	316908.585	335353 = 316908.585 + 18444.415

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (2) و (3).

٧ ـ وبالعودة إلى الجدول الرقم (٤)، نجد أن معدّل نموّ الاحتياطي الأجنبي كان مرتفعاً حتى عام ٢٠٠٥، وبعد هذا العام بدأ ينخفض، وذلك لأن سعر صرف اليوان بقيَ منخفضاً أمام الدولار منذ عام ١٩٩٤ حتى عام ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦ حول (٨,٠٧) دولار[١٧]، ممّا ساعد على تكوين احتياطيات كبيرة بالدولار لارتفاع قيمته أمام اليوان باعتباره مخزناً للقيمة من قبل الحكومة والأفراد والمؤسسات. ولكن بعد عام ٢٠٠٦ بدأ اليوان بالارتفاع أمام الدولار حتى وصل عام ٢٠٠٨ إلى (٦,٨) دولار، ممّا جَعَل الأفراد يتخلّون عن الدولار مقابل الاحتفاظ والتعامل باليوان، وأدّى ذلك إلى انخفاض صادرات الصين وعوائدها من السندات العالمية، ممّا أدّى إلى انخفاض معدّل نموّ الاحتياطيات الأجنبية لدى الصين، حتى وصلت إلى ٢٣,٢ بالمئة. على الرّغم من ارتفاع حجم تلك الاحتياطيات، فإن ذلك شكّل انعطافة في حجم الادّخار والاستهلاك والطّلب الكلّي، إذ إن ارتفاع اليوان سبّب ارتفاع الأسعار المحليّة بالنّسبة إلى المستورد الأجنبي ممّا أثّر في القيمة الحقيقية للنقود، أي القوّة الشرائية للفرد الصيني، التي انعكست بشكل معدّل نموّ ادّخار سالب ومعدّل نموّ استهلاك موجب، لكنه منخفض عن عام ٢٠٠٨ ومرتفع قياساً بالأعوام السابقة لذلك العام، وانخفاض في معدّل نموّ الطّلب الكلّي لعام ٢٠٠٩ (الداخلي والخارجي)[١٨].

٨ ـ والذي زاد من حجم التضخم وحجم الاستهلاك هو حجم الإنفاق الحكومي لغرض إنعاش الاقتصاد الصيني الذي عانى الركود إثر الأزمة العالمية، وهي ظهرت بشكل طلب كلّي واستهلاك لتعويض الأفراد ما خسروه نتيجة لانخفاض القوة الشرائية لنقودهم، لوجود تضخّم وركود في وقت واحد نتيجة لانخفاض الصادرات الصينية وانخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية والنّقد الأجنبي الداخل إلى الصين، وانخفاض معدّل نموّ الاحتياطي الأجنبي، ممّا رفع من مستوى استخدام العملة الوطنية في التعاملات اليومية والتجارية وولد هذا التعايش بين متضادين.

رابعاً: تقدير دالة الطلب الكلّي والادّخار والاستهلاك

على فرض أن الناتج المحلّي الإجمالي يساوي الدخل القومي، أي الطلب الكلّي فإن دالّة الطلب الكلّي كما في الجدول الرقم (٥) تتوزّع بين الادّخار والاستهلاك، وعلى ذلك فعندما ينخفض الدخل القابل للتصرف (الدخل المتاح) سيكون الإنفاق على الاستهلاك أكبر من الدخل، فيكون سالباً ويكون الادّخار سالباً أيضاً، ويتمّ تغطية الفرق بين الدخل والاستهلاك من المدخرات السابقة أو من بيع الأصول المالية أو من الاقتراض، فيكون هناك

(١٧) *International Financial Statistics Yearbook, 2000* (New York: International Monetary Fund, 2000), p. 345.

(١٨) *International Financial Statistics Yearbook, 2004* (New York: International Monetary Fund, 2004), p. 223.

استهلاك تلقائي مساو للادّخار التلقائي السالب، الذي ظهر منذ عام ٢٠٠٤ عندما انخفض معدّل نموّ الادّخار من ٢٠,٨ بالمئة عام ٢٠٠٣ إلى ١٦ بالمئة عام ٢٠٠٤ وزاد معدّل نموّ الاستهلاك من ١٠ بالمئة إلى ١٨بالمئة لنفس السنتين، إلى جانب ارتفاع المدخرات الحكومية بالعملات الأجنبية بمعدّل نموّ أكثر من ٥١ بالمئة إلى جانب انخفاض معدّل نموّ عرض النقد بالمفهوم الواسع والمفهوم الضيّق[١٩]، ممّا أدّى إلى زيادة الطلب على النقود لغرض المعاملات ورفع من سعة الاستهلاك المستقل، ومن ثمّ الطّلب الكلّي. ومن تحليل دالة الادّخار نجد أن الميل الحدّي للادّخار ينخفض في الأجل الطويل، ويظهر بإشارة سالبة جاءت من معدّل التغير السالب للادّخار وهي معاكسة لإشارة الميل الحدي للاستهلاك، لأن حاصل جمع الميلين يساوي موجباً نظرياً. ونلاحظ أعلى استهلاك مستقلّ سُجِّلَ عام ٢٠٠٩ المساوي للادّخار السالب بميل حدي للاستهلاك قدره (٣,٧) موجب وهذا يعني:

$$Mpc + mps = 1$$

$$3.715 + mps = 1$$

$$1 - 3.715 = -2.715$$

كما هو موضح في الجدولين الرقمين (٦) و(٧).

ويمثّل أعلى مستوى للادّخار السالب (الاستهلاك المستقلّ) الذي تمّ تمويله من الادّخارات السابقة ومن الاقتراض ومن بيع الأصول المالية للفرد، ممّا يعني أن الاستهلاك أصبح أكبر من الدخل المتاح، خصوصاً عام ٢٠٠٧، وبعد هذا العام استهلَك الفرد المستهلِك كامل دخله، فلا توجد مدّخرات سالبة ومدّخرات موجبة، لذلك كان الميل الحدي للادّخار مرتفعاً، والميل الحدي للاستهلاك سالباً، وعند زيادة الدخل بعد هذا العام زاد معه الاستهلاك.

ونظرياً فإن كلّ زيادة في الدخل ستؤدي إلى زيادة في الاستهلاك، ولكن بنسبة أقل من نسبة الزيادة في الدخل[٢٠]، ولكن في الصين وبأثر الأزمة العالمية كانت الزيادة في الدخل لا تغطي الاستهلاك، بل إن عملية السحب من الادّخارات ما زالت مستمرّة في عام ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩، ويفترض أن الفرد عندما يزداد دخله يحاول إعادة مدّخراته السابقة وتسديد قروضه وإعادة موجوداته التي باعها، ولكن الأزمة العالمية حالت دون ذلك.

(١٩) عوض فاضل إسماعيل، **نظرية الانفاق الحكومي: دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية** (بغداد: مطابع جامعة النهرين، ٢٠٠٣)، ص ٤٠١ ـ ٤٠٤.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٤٠٤.

خامساً: الطموح والنظرية

وضعت الحكومة الصينية هدف مضاعفة الناتج أربع مرّات في عام ٢٠٢٠، فإذا اعتمدنا ناتج عام ٢٠٠٩ المساوي للدخل، وإذا انطلقنا من عام ٢٠٠٩، فإن المستوى الفعلي للطلب الكلّي Y1 كان (٣٣٥,٣٥٣) تريليون يوان، وإن الميل الحدي للاستهلاك في هذه السنة كان مرتفعاً جداً بسبب الأزمة العالمية وأسباب أخرى خاصة بالاقتصاد الصيني سبق ذكرها، فلو فرضنا أن الميل الحدي للاستهلاك عاد إلى طبيعته كما في عام ٢٠٠٥، فيكون ٠,٧ هو الفرق بين المستوى الفعلي ومستوى الطموح الذي ترغب فيه الحكومة.

مستوى الطلب الكلّي اللازم للوصول إلى مستوى الطموح عام ٢٠٢٠ ⟵ Y2

$$٤ \times ٣٣٥.٣٥٣ = ١.٣٤١.٤١٢$$

$$\Delta Y = Y1 - Y2$$

$$100.659 = 335.353 - 1.341.412$$

كم على الحكومة الصينية توفير من المدخرات للاستثمار للوصول إلى مستوى الطموح؟

نستخدم مضاعف الاستثمار لإيجاد حجم الفجوة الاستثمارية (الادّخارية)[٢١]

$$\Delta Y = (1/1- Mpc)\ \Delta Io$$
$$1.006.059 = 1/(1 - 0.7)\ \Delta Io$$
$$1.006.059 = 1/(1 - 0.3)\ \Delta Io$$
$$1.006.059 = 3.333\ \Delta Io$$
$$\Delta Io = 1.006.059/3.333$$
$$= 3.018.478.848 \text{ تريليون يوان}$$

مقدار الفجوة الادّخارية (الاستثمارية) التي على الحكومة الصينية توفيرها للوصول إلى مستوى الطموح المعلن لعام ٢٠٢٠. ولكن التجارب أثبتت أن الاستثمار المتوقّع لا يساوي الادّخار المتوقع والعرض الكلّي لا يساوي الطّلب الكلّي[٢٢]، وهناك عدّة احتمالات للتسرّب من الادّخار ومن الاستثمار ومن الطلب الكلّي ومن العرض الكلّي، إضافة إلى الظروف الموضوعية عبر هذه السنين مثل الكوارث الطبيعية والاعتداءات والضغوطات الخارجية وغيرها.

(٢١) توماس ماير، جيمس دو سينبري وربرت ز. ألبير، **النقود والبنوك والاقتصاد**، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق؛ مراجعة أحمد بديع بليح (الرياض: دار المريخ للنشر، ٢٠٠٢)، ص ٣٤٤.

(٢٢) سامي خليل، **النظرية والسياسات النقدية والمالية** (الكويت: كاظمة للنشر، ١٩٨٢)، ص ٢٩٤.

جدول (6)

تقدير دالة الادخارفي الصين للمدة 2001 – 2009 تريلييون يوان

السنه	الادخار المستقل S0	الادخار التابع MpS (Y)	Mps = ΔS /Δ Y	تقدير دالة الادخار S = S0 + SY
2001	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ
2002	23447.217	55232.847	0.459	31785.63 = 55232.847 + 23447.217
2003	19852.027	58268.067	0.429	38416.04 = 58268.067+ 19852.027
2004	3636.152	40928.768	0.256	44564.92= 40928.768+ 3636.152
2005	10020.932	39715.488	0.216	49736.42 = 39715.488+ 10020.932
2006	+82826.696	-37956.78	-0.18	44869.916= -37956.78+ 82826.696
2007	-315918.939	421965.109	1.711	106046.17= 421965.109+ -315918.939
2008	214793.845	-138493.845	-0.441	76300.0= -138493.845 + 214793.845
2009	928927.81	-910483.395	-2.715	18444.415 = -910483.395+ 928927.81

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (2) و (3).

MpS = الميل الحدي للادخار.

جدول (7)

تقدير دالة الاستهلاك في الصين للمدة 2001 - 2009 تريليون يوان

السنه	الاستهلاك المستقل C0	الاستهلاك التابع Mpc (Y)	Mpc = Δ C /Δ Y	تقدير دالة الاستهلاك C = C 0 + C Y
2001				
2002	23447.217	65100.153	0.541	88547.37 = 65100.153+ 23447.217
2003	19852.027	77554.933	0.571	97406.96 = 77554.933+ 19852.027
2004	- 3636.152	118949.232	0.744	115313.08 = 118949.232+ - 3636.152
2005	- 10020.932	144152.512	0.784	134131.58 = 144152.512+ - 10020.932
2006	- 82826.696	248827.78	1.180	166001.084= 248827.78+ - 82826.696
2007	315918.939	- 175346.109	- 0.711	140572.83= - 175346.109+ 315918.939
2008	- 214793.845	452538.845	1.441	237745 = 452538.845+ - 214793.845
2009	- 928927.81	1245836.395	3.715	316908.585 =1245836.395+ - 928927.81

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (2) و (3).

Mpc = الميل الحدي للاستهلاك.

● الاستنتاجات

١ ـ التنمية الاقتصادية تعتمد على حجم التراكم الرأسمالي اللازم للنهوض بالاقتصاد إلى جانب التكنولوجيا والبيئة القانونية والأمنية والسياسية.

٢ ـ التراكم الرأسمالي يأتي من اتجاهين:

الأول وهو الاتجاه القديم البدائي الذي كان الأساس المادي للثورة الصناعية في أوروبا وغيرها.

و**الثاني** وهو طريق العمل والادّخار إلى جانب طريق آخر وهو الاقتراض وما يشوبه من تبعية وشرطية. والصين اختارت طريق العمل والادّخار، رغم أنه طريق طويل ومُتعِب، إلّا أنها نجحت في تحقيق أهدافها جرّاء اعتماده.

٣ ـ أخذ العمل في الصين جانب الاستثمار والإنتاج لغرض التصدير، فالتراكم الرأسمالي الصيني جاء من جانبين، **الأول** وهو مدخرات الأسر من الريف والمدينة، و**الثاني** من مدّخرات المؤسسات والمدخرات المختلفة التي جاءت من الاستثمار والإنتاج لغرض التصدير.

٤ ـ المدّخرات الصينية نوعان، **الأول** بالعملة الوطنية اليوان، وهي في الغالب جاءت من الأسر، و**الثاني**، وهي مدخرات دولارية، وجاءت من المؤسسات ومن الاستثمار الحكومي في السندات العالمية.

٥ ـ شكّلت الادّخارات نسبة كبيرة من الناتج المحلّي في عقد التسعينيات، بينما انخفضت هذه النسبة بعد سنه ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٩.

٦ ـ أثر حجم المدخرات في حجم الاستهلاك الكلّي، فكان يحمل الإشارة المعاكسة له، وبالتالي أثّر في الطلب الكلّي.

٧ ـ ظهر الاستهلاك التلقائي في الصين بشكل واضح على أثر الأزمة العالمية.

٨ ـ كلّ زيادة في الدخل كانت تذهب للادّخار، ممّا طبع الاستهلاك بصفة الانخفاض الدائم عدا سنوات الأزمة، وهذا يعني أن الصين وقعت في لغز الادّخار، فكلّ زيادة في الدخل تذهب للادّخار ستؤدي إلى انخفاض الاستهلاك، لأن ليس كلّ الادّخار يذهب إلى الاستثمار، ممّا يؤثر في الطلب الكلّي، ثم انخفاض الاستثمار ثم الدخل والادّخار لاحقاً، مع انخفاض قيمة النقود في الأجل الطويل التي تؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية للمدخرات، وتقلّل من قدرتها الاستثمارية والشرائية.

٩ ـ ثبتت صحة الفرضية القائلة إن الادّخار وفّر جانباً كبيراً من تراكم رأس المال اللازم لعملية التنمية والبناء، ولكنَّ له آثاراً جانبية ينبغي دراستها والحدّ منها، ومن تأثيرها في حجم الطلب الكلّي والاستهلاكي بشكل خاص.

● التوصيات

١ ـ طريق العمل والادّخار طريق صحيح ومبارك، ولكن على الصين الانتباه إلى لغز الادّخار ومحاولة الخروج منه بقدر معيّن، على أن لا تترك هذا الطريق.

٢ ـ الزيادة في الدخل عندما تذهب إلى الادّخار تكون كابحاً عظيماً للتضخّم، إذا ما عملت المتغيّرات الاقتصادية في وضع طبيعي (خارج حدود الأزمة العالمية) مع الموازنة الدقيقة ومع الاستهلاك الضروري لديمومة العملية الإنتاجية.

٣ ـ على الحكومة الصينية الموازنة بين الضغوط الخارجية على اليوان والضغوط الداخلية عليه، وذلك يتطلّب ذكاءً سياسياً إلى جانب الذكاء الاقتصادي لكي لا تخلق الصين لها مشكلة اقتصادية داخلية على حساب تصفية أو اتقاء مشكلة خارجية.

٤ ـ طبيعة النظام الاقتصادي يدور في فلكه كلّ المتغيرات الاقتصادية، فإن زاد متغيّر نقص متغيّر آخر، أو أخذ من نصيب متغيّر آخر، لذلك ينبغي أن لا نركّز على متغيّر بدون آخر أو على اتجاه صناعي بدون آخر، لأنه بالنتيجة سيؤثر في باقي المتغيرات سلباً او إيجاباً ■

صدر حديثاً عن
مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
هاتف: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ (٩٦١١)
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١) ـ برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
بريد إلكتروني: info@caus.org.lb
إنترنت: http://www.caus.org.lb

الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: مصر ـ المغرب ـ لبنان ـ البحرين

(٣٠٤ ص ـ ١٣$)

تحرير: عمرو الشوبكي

تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي

(٤٩٥ ص ـ ٢٠$)

تحرير: سمير مقدسي وإبراهيم بدوي

محمد أركون المفكّر والباحث والإنسان

(١٦٦ ص ـ ٧$)

تحرير: عبد الإله بلقزيز

مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية

(٤٤٦ ص ـ ١٩$)

يوسف خليفة اليوسف

الطاعون وبدع الطاعون: الحراك الاجتماعي في بلاد المغرب بين الفقيه والطبيب والأمير

(٧٥١ ص ـ ٣٢$)

حسين بوجرّة

دراسات في تاريخ العلوم العربية وفلسفتها

(٤٦٩ ص ـ ٢٠$)

رشدي راشد

فلسطين الوجه المعكوس احتلال يومي

(٤٣٢ ص ـ ١٨$)

سري المقدسي

فلسطين ودول الخليج العلاقات الفعلية

(١٧٥ ص ـ ٧$)

روزماري سعيد زحلان

بريطانيا والوحدة العربية ١٩٤٥ـ٢٠٠٥

(٤٦٢ ص ـ ٢٠$)

علي محافظة

برامج التلفزيون الفضائي وتأثيرها في الجمهور شباب مدينة وهران نموذجاً

(١٩١ ص ـ ٨$)

مصطفى مجاهدي

الطفل في الوطن العربي واقع واحتياجات)

(٥٧٦ ص ـ ٢٤$)

تحرير: أحمد مفلح

آفاق اللسانيات دراسات ـ مراجعات ـ شهادات تكريماً للأستاذ الدكتور نهاد الموسى

(٥٦٠ ص ـ ٢٤$)

إشراف وتحرير: هيثم سرحان